



جمهورية مصر العربية
وزارة المالية

**البيان المالي التمهيدي
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩**

جدول المحتويات

أولاً: الرؤية..... تحقيق نمو إقتصادي مستدام وتوزيع ثمار النمو بشكل عادل وكفء

ثانياً: تحليل للنتائج المحققة خلال السنوات السابقة والمستهدف لعام ٢٠١٩/٢٠١٨

- على مستوى الإقتصاد الكلى

- على مستوى المواطن

- النتائج المحققة في مجال الحماية الإجتماعية (الفئات الأولى بالرعاية)

ثالثاً: الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ وتأثيرها على الموازنة

١. أداء الإقتصاد العالمى

٢. أهم الإفتراضات الإقتصادية على المدى المتوسط

٣. معدلات النمو والبطالة

٤. معدلات العجز والدين الحكومى

رابعاً: أهم توجهات السياسة المالية فى مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨

١. سياسات إصلاح المالية العامة

على جانب الإنفاق العام

على جانب الإيرادات العامة

خامساً: تقديرات الموازنة العامة على المدى المتوسط

- تقديرات لإجمالى النفقات والموارد على المدى المتوسط

- تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين على المدى المتوسط

سادساً: المخاطر المالية لموازنة ٢٠١٩/٢٠١٨

أولاً: الرؤية.. تحقيق نمو إقتصادي مستدام وتوزيع ثمار النمو بشكل عادل وكفء

منطلقات السياسة المالية

١- خفض معدلات العجز والدين العام لتصل إلى مستويات منخفضة ومستدامة.

٢- زيادة الموارد من خلال توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وربطها بالنشاط الاقتصادي.

٣- رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين وإتباع سياسات توزيعية وحمائية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف.

٤- المساهمة في دفع النشاط الإقتصادي وزيادة قدرة الإقتصاد على توليد فرص عمل منتجة وكافية

تستهدف وزارة المالية خلال موازنة العام المالي الجديد ٢٠١٩/٢٠١٨ مواصلة جهودها والتي بدأت منذ عام ٢٠١٦ نحو تحقيق تنمية إقتصادية شاملة وتحفيز النشاط الإقتصادي بما ينعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين وجودة وكفاءة الخدمات العامة وفاعلية البرامج ذات البعد الإجتماعي. ويمثل ترسيخ النمو الإقتصادي وتوزيع ثماره على الجميع أولوية هامة في قرارات الحكومة خلال المرحلة القادمة حيث إنطوت الفترة السابقة على إجراءات هدفها تحسين الوضع الإقتصادي وتنفيذ المزيد من الإجراءات الهيكلية. وتدرك الدولة بيقين بأن الجزء الأهم من حصاد برنامج الإصلاح الإقتصادي سوف يتحقق عندما يشعر به المواطن على أرض الواقع والتأسيس لخطوات ثابتة نحو تحقيق مستقبل أفضل لتحسين جودة حياه ومستوى معيشة المصريين.

يستهدف مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ تحقيق المعدلات التالية:

دفع معدلات النمو

• رفع معدل النمو الحقيقي السنوي إلى ٥.٨% في عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

التشغيل

• خلق فرص عمل حقيقية لخفض معدل البطالة إلى ١٠-١١% في ٢٠١٩/٢٠١٨.

الضبط المالي

• خفض عجز الموازنة إلى ٨.٤% في ٢٠١٩/٢٠١٨ وتحقيق فائض أولى قدره ٢% من الناتج المحلي وخفض الدين العام كنسبة من الناتج المحلي إلى ٩١-٩٢%.

رصيد الإحتياطي من النقد الأجنبي

• رفع نسبة الإحتياطي من النقد الأجنبي إلى أكثر من ٦ شهور من الواردات في عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

ضبط واستقرار الأسعار

• خفض معدل التضخم إلى ١٠% في ٢٠١٩/٢٠١٨ والوصول به إلى أقل من ذلك في المدى المتوسط.

ويرتكز برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل للحكومة على المحاور الرئيسية التالية:

١. تحقيق استقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي لضمان اتساق وتكامل السياسات المالية والنقدية المتبعة وبما يوفر بيئة مستقرة تعزز الثقة في أداء وقدرة الاقتصاد المصري على جذب معدلات استثمار عالية لتحقيق تنمية شاملة.
٢. التدرج في التنفيذ بحيث يتم دائماً التركيز على أهم التحديات القائمة ومواجهة التحديات والمعوقات الأكثر تأثيراً على النشاط الإقتصادي ومجتمع الأعمال بالإضافة إلى أهمية ضمان عدالة توزيع أعباء وثمار برنامج الإصلاح الإقتصادي بحيث يشعر الجميع خلال أقل فترة ممكنة بجدوى وعائد الإصلاح.
٣. تبنى وتعزيز إصلاحات هيكلية تعتمد على إيجاد حوافز جديدة لتطوير هيكل الاقتصاد وتهدف إلى زيادة معدلات الإنتاجية ورفع التنافسية من خلال التعامل بجدية غير مسبوق مع المشاكل الهيكلية التي تحد من التنمية مثل البيروقراطية وارتفاع تكلفة الإنتاج، وزيادة الموارد الموجهة لأنشطة الصناعة والتصدير والاستثمار. كما يستهدف البرنامج خلق بنية تحتية متطورة ومصادر مستدامة للطاقة لإنشاء قاعدة إنتاجية كبيرة.
٤. العمل على إيجاد شبكة من برامج الحماية الاجتماعية الفعالة والقادرة على حماية الطبقات الأقل دخلاً والطبقات المتوسطة.

معادلة النجاح		
(٣) إصلاح عادل توزيع ثمار النمو الاقتصادي وتحمل أعباء الإصلاح بشكل عادل	(٢) إصلاح متدرج مع التركيز على الأولويات	(١) إصلاح شامل مواجهة المشاكل والتحديات بشكل متكامل وجذري

تحليل للنتائج المحققة خلال السنوات السابقة والمستهدف لعام ٢٠١٩/٢٠١٨

قامت الحكومة بإعداد برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي يمتد من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ بهدف تحقيق معدلات نمو وتشغيل مرتفعة مدفوعة بزيادة تدريجية ومستدامة في معدلات الادخار والاستثمار. كما يهدف البرنامج لتحقيق انطلاقة اقتصادية من خلال ضمان استدامة المعروض من مصادر الطاقة وتوافر بنية تحتية متطورة وبيئة أعمال تضمن تنافسية الاقتصاد المصري، وكذلك توافر عمالة مؤهلة، وقاعدة إنتاجية كبيرة لخدمة القطاعات الاقتصادية المختلفة ومساندتها على المنافسة والتصدير لضمان القدرة على جذب استثمارات وخلق فرص عمل حقيقية ومنتجة وخفض معدلات البطالة إلى ٧-٨% في المدى المتوسط. كما تهدف الحكومة الاستمرار في تنفيذ مشروعات تنمية كبرى عابرة للأجيال، والاهتمام بالتنمية البشرية والتدريب لزيادة معدلات التشغيل والإنتاجية، بما يساهم في زيادة دخول المواطنين وخفض معدلات الفقر.

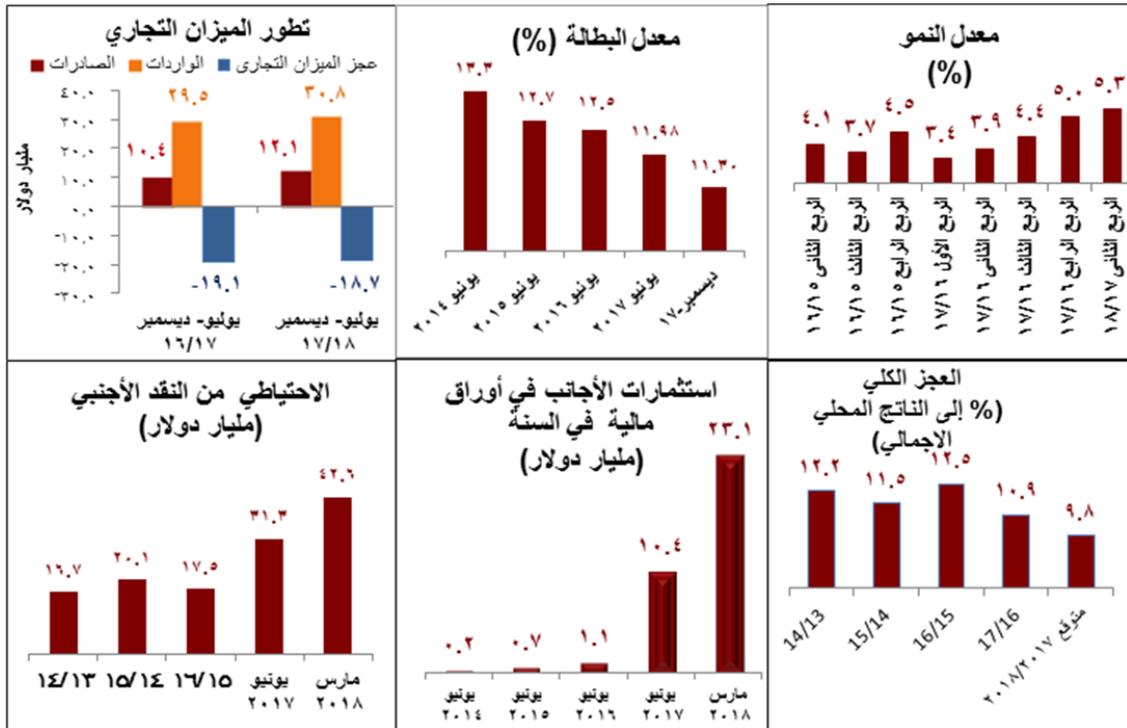
أهم النتائج المحققة بالموشرات الاقتصادية

مستهدف	متوقع		فعلي		
	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤
معدل النمو الحقيقي (%)	٥,٨%	٥,٢%	٤,٢%	٤,٣%	٤,٤%
معدل البطالة (%)	١١-١٠%	١٠,٨%	١٢,٠%	١٢,٥%	١٢,٧%
عجز الموازنة الكلي كنسبة من الناتج المحلي (%)	٨,٤%	٩,٨%	١٠,٩%	١٢,٥%	١١,٥%
الميزان الأولي للموازنة كنسبة من الناتج المحلي (%)	٢,٠%	٠,٢%	-١,٨%	-٣,٥%	-٣,٦%
معدل التضخم (%)	١٣,٢%	٢٠,٥%	٢٣,٣%	١٠,١%	١١,٠%
الدين العام كنسبة من الناتج المحلي (%)	٩١%	٩٧%	١٠٧,٧%	١٠٢,٨%	٩٣,٦%
الإحتياطي من النقد الأجنبي كعدد شهور الواردات	٨ - ٦ شهور من الواردات		٦,٦	٣,٧	٣,٩

ثانياً: تحليل للنتائج المحققة خلال السنوات السابقة والمستهدف لعام ٢٠١٩/٢٠١٨

العائد من تنفيذ برنامج الإصلاح على مستوى الإقتصاد الكلي

تشير النتائج الأولية إلى وجود تحسن ملحوظ في جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مقارنة بالوضع السابق، مما يعزز الثقة في برنامج الإصلاح الاقتصادي. ولكن التحديات المالية والاقتصادية ما زالت قائمة وستستدعي الاستمرار في تنفيذ البرنامج للتأكد من استدامة النتائج الإيجابية ورفع مستوى المعيشة للمواطن.



لقد كان لبرنامج الإصلاح الشامل الذي طبقته الحكومة المصرية منذ ٢٠١٦ أثراً كبيراً على إستعادة الثقة في الإقتصاد المصري وتحقيق تطوراً ملحوظاً في مؤشرات الإقتصاد الكلي وكذا تحسن ترتيب مصر في العديد من المؤشرات العالمية، كما تلقى برنامج الإصلاح الشامل دعماً سياسياً من قبل العديد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والعديد من الصحف العالمية، وكذا مؤسسات التقييم السيادي ودول مجموعة السبعة G7 حيث أعلنت تلك المؤسسات في العديد من المناسبات ترحيبها بمجدية برنامج الإصلاح الاقتصادي ومساندتها له وثقتها في أثر الإصلاحات المتبعة في تحقيق المستهدفات الاقتصادية والمالية الطموحة للبرنامج.

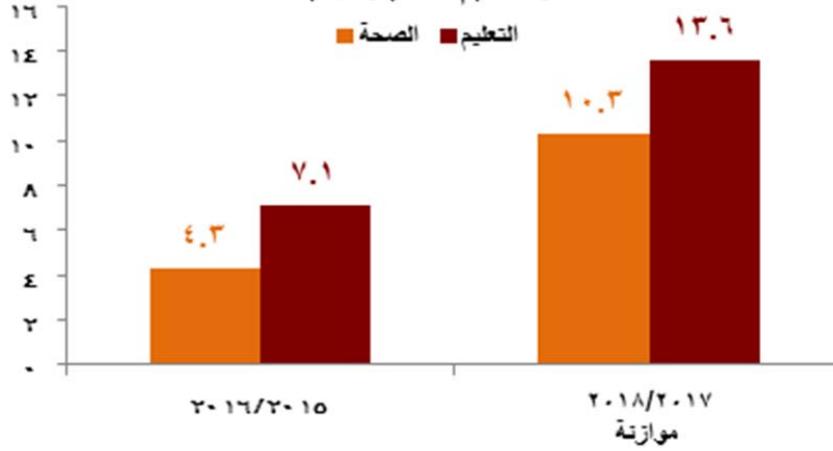
وقد كانت أبرز المؤشرات الاقتصادية التي شهدت تحسناً ملحوظاً إثر تطبيق برنامج الإصلاح الشامل ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٥.٣% وهو أعلى معدل نمو تم تحقيقه منذ عام ٢٠١٤/٢٠١٥ وقد جاء ذلك التحسن مدفوعاً بفضل المساهمة الإيجابية لمعظم القطاعات الاقتصادية، كما صاحب ذلك التحسن خفض معدلات البطالة لتصل إلى ١١.٣% في ديسمبر ٢٠١٧ مقارنة بـ ١٢.٤% في ديسمبر ٢٠١٦ و ١٣.٣% في يونيو ٢٠١٤. ونظراً لجدية الإجراءات المتبعة، فقد أسفر ذلك عن زيادة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي لتصل إلى ٤٢.٦ مليار دولار في مارس ٢٠١٨، وانخفاض العجز الأولي للموازنة إلى ١.٨% من الناتج في ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل ٣.٥% من الناتج في العام السابق وهو ما تحقق بسبب نمو الإيرادات بـ ٣٤% وهو ما فاق معدل النمو السنوي للأفاق الحكومي للمرة الأولى منذ سنوات. كما دعمت الإصلاحات المنفذة في مجال الطاقة والتحول إلى نظام مرن لسوق الصرف إلى تحسن تنافسية الاقتصاد المصري وبيئة الاستثمار وهو ما انعكس في تزايد حجم التدفقات الأجنبية من خلال القطاع المصرفي كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ ١٤.٢% خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧ لتصل إلى ٨ مليار دولار. كما تشير أحدث البيانات إلى انخفاض عجز الميزان التجاري بـ ١.٤% خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق في ضوء زيادة حصيلة الصادرات غير البترولية بـ ١٠%. ومن المتوقع أن تساهم الإصلاحات المنفذة والزيادة المتوقعة في إنتاج الغاز الطبيعي إلى تحسن هيكلية ميزان المدفوعات. كما نجحت الحكومة في إصدار سندات دولية بقيمة ١١ مليار دولار خلال الفترة من يناير ٢٠١٧ حتى فبراير ٢٠١٨ حيث كان هناك إقبال كبير من المستثمرين (وصل حجم العروض من المستثمرين ٣.٥ ضعف القيمة المصدرة). كما قامت الحكومة مؤخراً بإصدار سندات باليورو للمرة الأولى وبلغت قيمتها ٢ مليار يورو وهو الإصدار الذي شهد إقبال كبير بمعدل تغطية بلغ نحو ٤ مرات أكثر من القيمة الأصلية، وساهم في العمل على إصدار سندات لمدة ٨ سنوات بعائد ٤.٧٥% ولمدة ١٢ سنة بعائد ٥.٦٢٥%. وتضاعفت استثمارات الأجنبي في الأوراق المالية الحكومية أكثر من عشرين ضعفاً تقريباً لتصل إلى ٢٣.١ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٨ مقارنة بـ ١.١ مليار دولار في يونيو ٢٠١٦.

العائد على مستوى المواطن:

نتائج أولية مبشرة تعكس مردود الإصلاح الاقتصادي في بعض المجالات التي تمس حياة المواطنين



مضاعفة الاستثمارات الحكومية في قطاعي الصحة والتعليم - مليار جنيه



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ووزارة المالية

النتائج المحققة في مجال الحماية الإجتماعية (الفئات الأولى بالرعاية)

إجمالي أعداد المستفيدين من أهم برامج الحماية الإجتماعية

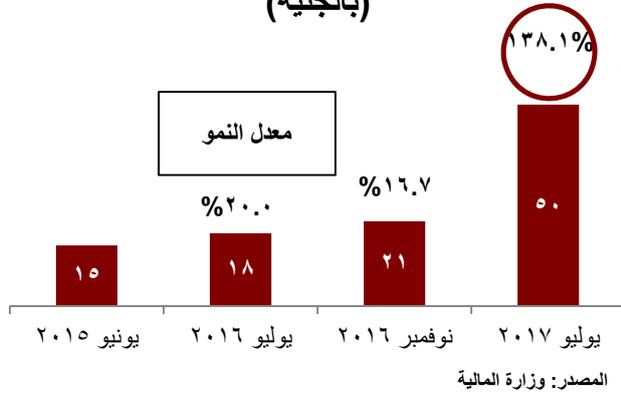
البيان	١٦/١٥	١٧/١٦	١٨/١٧	١٩/١٨
دعم السلع التموينية				
القيمة (مليار جنيه)	٤٢,٧	٤٧,٥	٨٢,٢	٨٦,٢
الدعم النقدي (معاش الضمان الإجتماعي وبرنامج تكافل وكرامة)				
القيمة (مليار جنيه)	٨,٨	١٢,٩	١٧,٥	١٧,٥
أعداد المستفيدين	٠,٧	١,٧٠	٢,٨٥	٣,٢

المصدر: وزارة المالية، ووزارة التضامن الإجتماعي

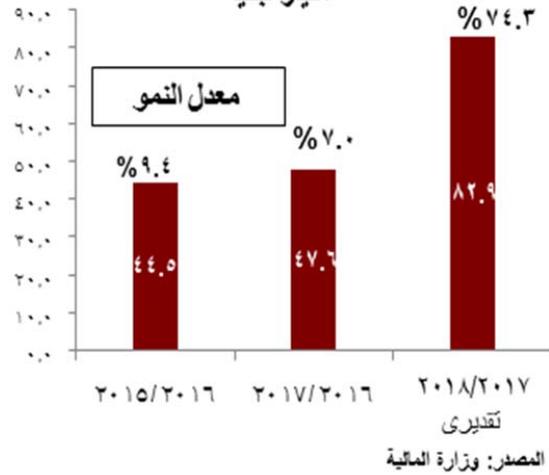
دعم السلع التموينية

حرصا من الحكومة على وجود قدر كبير من الحماية اثناء تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى فقامت الحكومة خلال الفترة الماضية بالتوسع في برنامج دعم السلع التموينية من خلال زيادة قيمة الدعم الشهري للفرد إلى ٥٠ جنيه في يونيو ٢٠١٧ بدلاً من ١٥ جنيه في يونيو ٢٠١٥ ورفع كفاءة المنظومة لضمان توافر السلع الاساسية للمواطنين بأسعار مناسبة وجودة عالية. لنا تبليغ فاتورة دعم السلع التموينية في ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٨٢ مليار جنيه مقابل ٤٧.٥ مليار جنيه في العام السابق بنسبة نمو ٧٢.٩%.

قيمة الدعم النقدي للفرد المسجل على البطاقة التموينية (بالجنيه)



دعم السلع التموينية شامل دعم المزارعين مليار جنيه



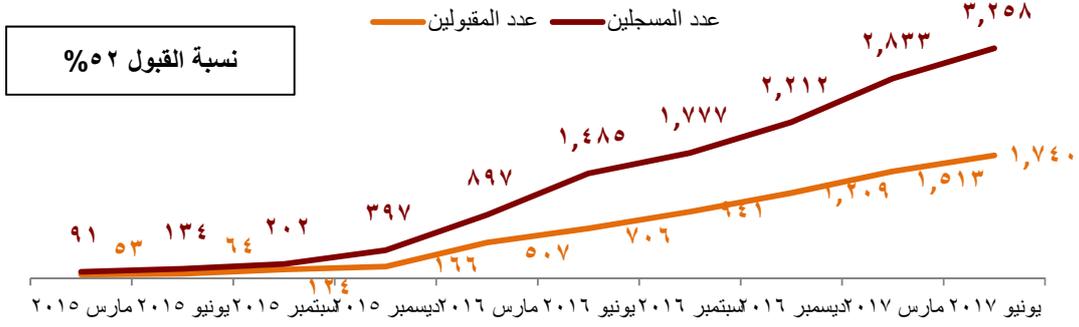
برامج الرعاية الصحية

كما تولى الحكومة اهتماماً خاصاً ببرامج الرعاية الصحية بهدف توفير الخدمات الصحية للمواطنين ومتطلبات علاجهم بالمستشفيات والوحدات الصحية، مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين أحوال الأطباء وهيئة التمريض. بالإضافة الى زيادة ما يتم تخصيصه كدعم للتأمين الصحي على الطلاب والمرأة المعيلة والفلاح وعلاج غير القادرين، فقد تم مضاعفة مخصصات شراء الأدوية ودعم التأمين الصحي والأدوية وعلاج المواطنين على نفقة الدولة لتصل إلى ١٠.١ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بـ ٤.٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥. كما تم إقرار قانون التأمين الصحي الشامل ليساعد على تحسين المعاشات والأجور التأمينية لجميع المواطنين (لمزيد من التفاصيل برجاء الرجوع الى القسم الرابع ٢- على جانب الحماية الإجتماعية)

الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة"

وهو الدعم النقدي المشروط بضرورة تعليم الأطفال لمستحقه. وقد بدأ تنفيذ برنامج تكافل وكرامة في مارس ٢٠١٥ بتمويل من الحكومة المصرية بالإضافة لقرض من البنك الدولي ويستهدف البرنامج دعم الأسر المصرية تحت خط الفقر، وقد بلغ عدد الأسر التي تم شمولها بالدعم النقدي (تراكمي) ١.٧٤ مليون أسرة في يونيو ٢٠١٧ (تمثل نسبة مساهمة السيدات في برنامج تكافل ٨٩%) موزعة على ٥٦٣٠ قرية في ٣٤٥ مركز في جميع محافظات الجمهورية كما من المتوقع أن يرتفع أعداد المستفيدين إلى ٢.٨٥ مليون فرد بنهاية العام المالي الحالي. ومن المتوقع أن يبلغ الدعم المنصرف على الأسر المستفيدة ما يقرب من ١٦ مليار جنيه مصري تراكمي خلال عامي ٢٠١٧/٢٠١٦ و٢٠١٨/٢٠١٧ (يبلغ متوسط المساعدة الشهرية ٤٤٥ جنيه للفرد).

التسجيل والقبول ببرامج تكافل وكرامة على مستوى الجمهورية - بالآلاف



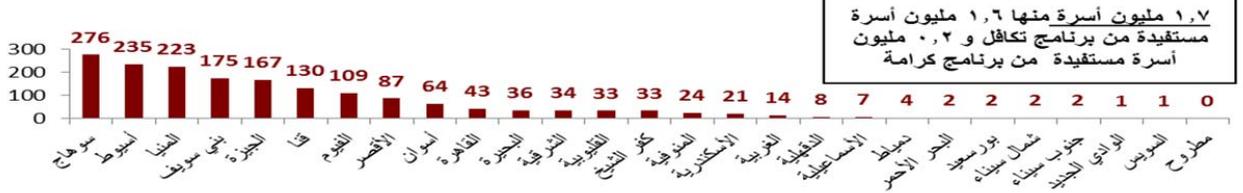
التوزيع الجغرافي لإجمالي المنصرف على برنامجي تكافل وكرامة - مليون جنيه

منذ بدء تطبيق البرنامج وحتى يونيو ٢٠١٧



التوزيع الجغرافي لعدد الأسر المستفيدة من برنامجي تكافل وكرامة - بالآلاف أسرة

منذ بدء تطبيق البرنامج وحتى يونيو ٢٠١٧



الدعم الإيجابي لتنظيم الأسرة

تحفيز إيجابي للأسر الصغيرة وتوفير الدعم النقدي لإجمالي ٣ أطفال للأسرة الواحدة، بالإضافة إلى بدء تنفيذ مبادرة "إثنين كفاية" للحد من الزيادة السكانية بالتنسيق مع وزارة الصحة وبالتعاون مع ٢٥٠ جمعية أهلية.

دعم السيدات المعيلات

تقديم الدعم النقدي لإجمالي ٢١٣ ألف سيدة مطلقة أو أرملة أو مهجورة أو زوجها مسجون.

الحماية الاجتماعية للمتضررين من النكبات والكوارث

تندرج إغاثة المنكوبين والمتضررين من الكوارث تحت مظلة الحماية، حيث أن المواطنين المصابين يتعرضون لمخاطر اقتصادية واجتماعية تستحق التدخل لحمايتهم وبصفة خاصة النساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة. بلغ عدد النكبات أثناء ٢٠١٦-٢٠١٧ نحو ٢٠٠٩ نكبة عامة و ١,١٠٤ نكبة فردية، وبلغ إجمالي قيمة المنصرف من مساعدات الإغاثة ٥٤,٢٢١ جنيه مصري تقريباً

التأمينات الإجتماعية: الحماية الاجتماعية للعاملين والمتقاعدين

تم زيادة تحويلات الحزينة لصناديق المعاشات بنسبة ١١٤ % في موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ لعدد ٩,٢ مليون مستفيد (منهم ٥.٥ مليون سيدة)، وتبلغ تكلفة الزيادة حوالى ٣٣.٣ مليار جنيه مصري، كما تم رفع المعاشات المنخفضة بموجب القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥. هذا بالإضافة إلى وضع حد أدنى للمعاشات لا يقل عن ٥٠٠ جنيه، ومجد أدنى للزيادة ١٢٥ جنيه مصري في العام المالى ٢٠١٦-٢٠١٧ استفاد منه نحو ٣ مليون صاحب معاش.

- عدد المستفيدين من الحد الأدنى لزيادة المعاش (١٢٥ جنيه) في ٢٠١٦/٧/١ هو ٣.٢ مليون مستفيد.
- عدد المستفيدين من الحد الأدنى لزيادة المعاش (٥٠٠ جنيه) في ٢٠١٦/٧/١ هو ١.٦ مليون مستفيد.

الحماية الاجتماعية لمحدودي الدخل والمطلقات من خلال بنك ناصر الإجتماعى

إن لبنك ناصر دور اجتماعي مهم في خدمة الفئات الأولى بالرعاية، حيث يقوم بالإقراض الاجتماعي "قرض حسن بدون فوائد"، وتمويل عمليات الإسكان الاجتماعي وتأثيث شقق الزوجية للشباب وشراء سيارات التاكسي بفائدة منخفضة، إضافة إلى تقديم النفقة للمطلقات من صندوق تأمين الأسرة التابع لبنك ناصر. وفي إطار التيسير على مستحقي النفقة، تم إصدار ٣٠ ألف بطاقة للمستحقين للفترة مارس-مايو ٢٠١٧.

حماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة

تم إعداد مشروع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مستوفياً ملاحظات وتعليقات كافة الوزارات والمجلس الأعلى للشرطة والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة وتمت إحالته إلى مجلس النواب. كما تم إطلاق استراتيجية الوزارة لحماية ورعاية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة خلال ديسمبر ٢٠١٦، وبحضور ٢٨٠ مشارك. تقدم خدمات متنوعة للسيدات ذوات الإعاقة تشمل التأهيل والعلاج الطبيعي والإستضافة النهارية والليلية، والتدريب على التخاطب، كما تقدم منحا للدارسات الكيفيات.

تطوير الخدمات المقدمة من خلال المؤسسات التأهيلية المختلفة

يبلغ عدد المؤسسات التأهيلية المختلفة ٦٤٠ مؤسسة يستفيد منها ٥٨٩,٢٨٠ من الأشخاص ذوى الإعاقة. وتقوم المؤسسات بتقديم الخدمات التالية: مؤسسات رعاية (استقبال وإقامة)، ومراكز تأهيل وعلاج طبيعي، ومكاتب تأهيل وتقديم خدمات متكاملة لذوي الإعاقة، ومركز التوجيه النفسي، ومراكز تقويم مهني، ومركز خدمات المكفوفين، ومراكز التخاطب والمهارات اللغوية، ومصانع أجهزة تعويضية. كما تقوم الوزارة بتنفيذ قوافل طبية في المناطق النائية وإجراء التدخل المبكر للوقاية والحماية من الإعاقات المستعصية، ودمج الأشخاص الصم وضعاف السمع بكليات التربية النوعية. هذا بالإضافة إلى الدعم النقدي المقدم لحوالي مليون من الأشخاص ذوي الإعاقة (الضمان الاجتماعي و"كرامة") وإلى فتح وحدة توظيف للأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة التضامن الاجتماعي.

التمكين الإقتصادي والإهتمام بالمرأة

- قروض "مستورة" يبلغ إجمالي القروض التي أتاحها بنك ناصر الإجتماعى في ثلاثة شهور فقط ٢٦٨٧ قرصاً بإجمالى ٣٦٥٤٦ مليون جنيه مصرى، وذلك لعمل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر. وينفذ مشروع "مستورة" في إطار المبادرة التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية للتمكين الإقتصادي للسيدات بإجمالى تمويل ٢٥٠ مليون جنيه.
- تسهيل صرف النفقة طبقاً للقانون رقم ١١٣ لسنة ٢٠١٥ لإنشاء صندوق تأمين الأسرة للنساء المطلقات وغيرهم من الفئات المتعثره في الحصول على مستحقاتهم. وقد بلغ عدد الأحكام ١٦٨ ألف حكماً كما بلغت النفقة المنصرفة ٤٣ مليون جنيه شهرياً إلى حوالى ٣٠٠ ألف مستفيد، وبدء صرف النفقة بالمحمول لحوالى ٨,٠٠٠ سيدة.
- مشروعات تنمية المرأة الريفية بلغ عدد المشروعات التي ساعدت الوزارة في تمويلها للسيدات ٥٧ ألف مشروع صغير على مستوى الجمهورية كما بلغ عدد السيدات أصحاب المشروعات ٧٩ ألف سيدة.

- **مشروعات الأسر المنتجة** بلغ إجمالي عدد مشروعات الأسر المنتجة التي تديرها سيدات حوالى ٩,٠٠٠ مشروع أسرة منتجة من إجمالي ١٢ ألف مشروع، وحقت حجم مبيعات من خلال معارض الوزارة حوالى ١٧ مليون جنيه.
- **مراكز خدمة المرأة العاملة** تشرف وزارة التضامن على ٣٩ مركز في ٢٢ محافظة وذلك لتقديم خدمات للمرأة العاملة مثل إعداد وجبات نصف جاهزة، توفير معاونات المنازل، وتوفير جلسات المسنين وجلسات الأطفال، وأعمال الغسيل والتظيف الجاف والكى. ويبلغ عدد المستفيدات ١٦٥٥٠٠ سيدة.

ثالثاً: الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ وتأثيرها على الموازنة

رؤية مصر ٢٠٣٠

تتسق أهداف موازنة العام المالى القادم مع إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" بالسعى نحو تحقيق اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائى مستدام ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاجباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، بينما تعمل الحكومة على إيجاد شراكة بناء مع القطاع الخاص، جنباً إلى جنب مع دور قوي للدولة كداعم ومنظم ومراقب، وكشريك ومحفز للنشاط الاقتصادي.

أداء الاقتصاد العالمي ٢٠١٧

فمن المتوقع أن تتحسن وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٨ لينمو بنحو ٣.٧% صعوداً من ٣.٦% في عام ٢٠١٧. كما أنه من المتوقع استمرار التحسن المحدود في معدلات نمو التجارة الدولية و ثباتها عند ٤% خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على التوالي. كما تعتمد المسارات المتوقعة لأسعار الفائدة بشكل كبير على تطورات النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة وعلى مسارات السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة. ففي ظل التوقعات بتبني الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات مالية توسعية لحفز النمو الاقتصادي واتجاه توقعات التضخم في الأجل الطويل نحو الارتفاع، قد يتجه البنك الفيدرالي الأمريكي إلى تبني مسارات أسرع لتشديد السياسة النقدية لخفض مستويات التضخم وهو ما قد يتوقع على ضوءه تبني أكثر من جولة لرفع أسعار الفائدة بمعدلات تتراوح ما بين ٠.٥-٠.٧٥ نقطة خلال عام ٢٠١٨.

آفاق الاقتصاد العالمي

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	البيان
الاقتصاد العالمي				
٣,٧٦٨	٣,٧٢٢	٣,٦٩٨	٣,٧٠٥	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
٣,١٩٩	٣,٢٧٢	٣,٢٩١	٣,٣١٢	معدل التضخم (%)
٣,٨٧٩	٣,٨٣٩	٣,٩١٧	٤,٠٤٢	معدل نمو التجارة في السلع والخدمات (%)
الاتحاد الأوروبي				
١,٧٣	١,٨١٥	١,٨٣٨	٢,٠٨٣	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
١,٩٨٩	١,٩٣٧	١,٨٨٩	١,٧١٥	معدل التضخم (%)
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية				
٥,٠٥٧	٥,٠٢٦	٤,٩٥٨	٤,٨٥١	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
٣,٩٦٩	٤,٠٧١	٤,١٣٩	٤,٤٤٣	معدل التضخم (%)
اسيا				
٥,٢٥٧	٥,٢٥٧	٥,٢٨١	٥,١٧٩	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
٣,٢٦٦	٣,٢٨١	٣,٢٠٣	٣,١٤٩	معدل التضخم (%)
الشرق الأوسط و شمال أفريقيا				
٣,٤٦٨	٣,٣١٧	٣,١٦	٣,١٩٧	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
٤,٩٤٨	٥,٤٨٥	٦,٠٣	٨,١٠٧	معدل التضخم (%)
أفريقيا و جنوب الصحراء الكبرى				
٣,٧٨٧	٣,٦٨٥	٣,٤٤١	٣,٣٧٨	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
٧,٩٨٢	٨,٣٢٦	٨,٦٠١	٩,٥	معدل التضخم (%)

حيث تشير التقديرات أن الزيادة التي سوف تشهدها معدلات نمو الإقتصاد العالمى تأتي في ضوء تحسن معدلات النمو بآسيا وأوروبا بشكل فاق التوقعات إلى جانب التغييرات في السياسة الضريبية للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق التخفيضات الضريبية. وقد تم إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ بناءً على إرتفاع معدلات النمو العالمية المتوقعة ولكن مع الأخذ في الإعتبار عدد من المخاطر التي يشهدها الإقتصاد العالمى.

أهم مخاطر الإقتصاد العالمى التي قد تؤثر على الإقتصاد المصرى وعلى تقديرات الموازنة:

١. استمرار أسعار البترول في الارتفاع واستقرارها فوق ٦٥-٧٠ دولار للبرميل في ضوء قيام منظمة الأوبك وروسيا بخفض الإنتاج بالتزامن مع زيادة الطلب على البترول في ضوء استقرار معدلات النمو العالمى عند مستويات جيدة.
٢. قيام البنك الفيدرالى الأمريكى برفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكى بشكل كبير يؤدي الى زيادة التدفقات المالية لداخل الولايات المتحدة وخفض قيمة التدفقات المالية الموجهة للدول الناشئة والنامية.
٣. التحولات السياسية التي تشهدها عدد من الاقصادات بمنطقة الشرق الاوسط والتي قد يكون لها تداعيات سلبية على نظرة المستثمرين للمنطقة وعلى حركة التجارة والتدفقات المالية للمنطقة.
٤. تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيرها المحتمل على حركة التجارة من وإلى أوروبا وعلى معدلات النمو المحققة بالقارة والتي تعتبر الشريك التجارى والاستثمارى الرئيسى لمصر.
٥. الاتجاه العالمى المتزايد نحو تبني سياسات تجارية حامية قد تصل إلى حروب تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وهو ما قد تؤثر سلباً على فرص النمو والتشغيل في عدد من الدول المتقدمة والنامية.
٦. تغير سعر الصرف المحلى عن المستويات الحالية بما له من أثر على الإيرادات والمصرفات الدولارية كإيرادات قناة السويس والهيئة العامة للبترول ودعم السلع التموينية ودعم الطاقة.

١. أهم الافتراضات الإقتصادية على المدى المتوسط

أهم الافتراضات الإقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٧/٢٠١٨		٢٠١٩/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠٢١	
	مشروع موازنة	متوقع	مستهدف	مستهدف	مستهدف	مستهدف
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨,٠	١٨,٥	١٤,٧	١٠,٧	٨,٤	٨,٤
متوسط سعر برميل برنت ^١ (دولار / برميل)	٥٥,٠	٦١,٠	٦٧,٠	٦١,٢	٥٩,٢	٥٩,٢
متوسط سعر القمح الأمريكى ^٢ (دولار)	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٨٤,٢	١٩٨,٠	٢٠٠,٣	٢٠٠,٣

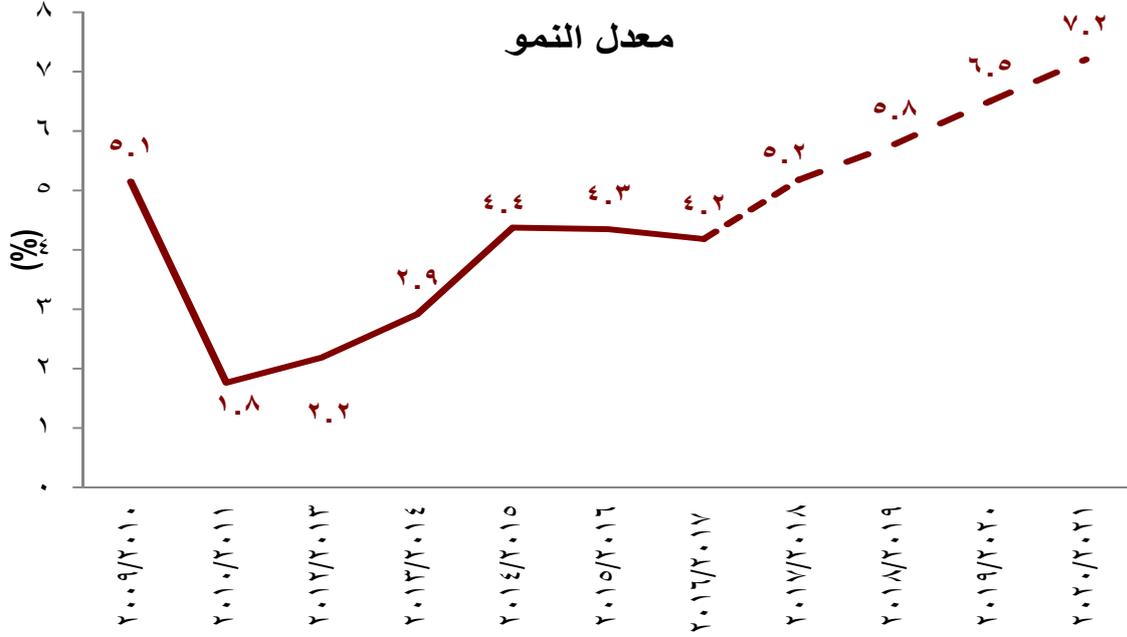
١/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول في تقرير آفاق الإقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٢/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

٢. معدلات النمو والبطالة

تقوم افتراضات أداء الاقتصاد المصري خلال العام المالي القادم ٢٠١٩/٢٠١٨ على زيادة معدلات النمو لتحقيق ٥.٨% مع التركيز على تحقيق نمو احتوائى شامل كثيف التشغيل تنعكس اثاره على مختلف فئات المجتمع، لذا تستهدف الحكومة خلق فرص عمل تستوعب أعداد الداخلين الجدد سنويا لسوق العمل وتسمح في نفس الوقت بخفض معدلات البطالة بشكل مستمر إلى ٧-٨% في المدى المتوسط.



ولتحقيق تلك المستهدفات سوف تقوم الحكومة بالتوسع في تطبيق سياسات من شأنها ما يلي:



٣. معدلات العجز والدين الحكومى

يستهدف مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ خفض العجز الكلى ليصل إلى نحو ٨.٤% من الناتج المحلى الإجمالى مقابل ١٠.٩% فى العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ وعجز مستهدف قدره ٩.٨% من الناتج المحلى فى ٢٠١٨/٢٠١٧. حيث تعكس التقديرات الأولية المقترحة للموازنة العامة لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ التزام الحكومة باستمرار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى الشامل الذى يهدف الى دفع الاقتصاد المصرى للنمو بكامل طاقته وبما يسمح بخلق وتوليد فرص عمل كافية وحقيقية ومنتجة، وكذلك استمرار جهود الضبط المالى المتمثلة فى خفض نسبة الدين العام والعجز الكلى لأجهزة الموازنة للوصول بهم الى معدلات منخفضة ومستدامة تصل ٩١-٩٢% فى يونيو ٢٠١٩ وإلى ٨٠-٧٥% بحلول ٢٠٢٢/٢٠٢١، وهو ما يتطلب تحقيق فائض أولى سنوى مستدام فى حدود ٢% من الناتج حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠.

المؤشر (نسبة للناتج المحلى)	متوقع			فعلى			
	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
العجز الكلى	٩,٨%	٨,٤%	٦,٢%	١٠,٩%	١٢,٥%	١١,٥%	١٢,٢%
الميزان الاولى	-٠,٢%	٢,٠%	٢,٠%	-١,٨%	-٣,٥%	-٣,٦%	-٣,٩%
دين اجهزة الموازنة العامة	٩٧%	٩١%	٨٦%	١٠,٨%	١٠,٣%	٩٤%	٩١%
إجمالى المصروفات	٢٨,١%	٢٧,١%	٢٣,٤%	٢٩,٧%	٣٠,٢%	٣٠,٢%	٣٣,٤%
إجمالى الإيرادات	١٨,٤%	١٨,٨%	١٧,٤%	١٩,٠%	١٨,١%	١٩,١%	٢١,٧%

حيث تستهدف الحكومة زيادة موارد الدولة بشكل كفاء وبدون التأثير السلبي على النشاط الاتجائى بالإضافة الى إعادة هيكلة الاتفاق العام من خلال ترتيب الأولويات بشكل يضمن خلق مساحة مالية (وفورات) على المدى المتوسط تسمح بزيادة اتفاق الحكومة على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لتحسين الخدمات المقدمة ولضمان مستقبل افضل للمواطنين. كما تهدف سياسة وزارة المالية الى تنوع مصادر التمويل وبما يضمن تحقيق اقل عائد وتكلفة على خدمة الدين بالإضافة لتطويل عمر الدين والاستفادة من وسائل التمويل الميسرة (منخفضة التكاليف وطويلة الاجل) المتاحة من قبل المؤسسات الدولية. كما تستهدف وزارة المالية تحسين هيكل الدين العام وتطويل أجل الأوراق المالية الحكومية المصدرة بالإضافة إلى توسيع قاعدة المستثمرين بما يسهم فى تحقيق خفض تدريجى فى تكلفة خدمة الدين، وذلك من خلال جذب المؤسسات الاستثمارية للاكتتاب فى أذون وسندات الخزانة فى السوق المحلى.

تطور الإيرادات والمصروفات

البيان	٢٠١٣/٢٠١٤				٢٠١٤/٢٠١٥				٢٠١٥/٢٠١٦				٢٠١٦/٢٠١٧			
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٦	٢٠١٧
إجمالى الإيرادات (مليون جنيه)	٤٥٦,٧٨٨	٤٦٥,٢٤١	٤٩١,٤٨٨	٦٥٩,١٨٤	٤٨٨,٤٩١	٤٩١,٤٨٨	٤٩١,٤٨٨	٤٩١,٤٨٨	٤٩١,٤٨٨	٤٩١,٤٨٨	٤٩١,٤٨٨	٤٩١,٤٨٨	٤٩١,٤٨٨	٤٩١,٤٨٨	٤٩١,٤٨٨	٤٩١,٤٨٨
معدل النمو %	١,٩%	١,٩%	٥,٦%	٣٤,١%	٥,٦%	٥,٦%	٥,٦%	٥,٦%	٥,٦%	٥,٦%	٥,٦%	٥,٦%	٥,٦%	٥,٦%	٥,٦%	٥,٦%
إجمالى المصروفات (مليون جنيه)	٧٠١,٥١٤	٧٣٣,٣٥٠	٨١٧,٨٤٤	١,٠٣١,٩٤١	٨١٧,٨٤٤	٨١٧,٨٤٤	٨١٧,٨٤٤	٨١٧,٨٤٤	٨١٧,٨٤٤	٨١٧,٨٤٤	٨١٧,٨٤٤	٨١٧,٨٤٤	٨١٧,٨٤٤	٨١٧,٨٤٤	٨١٧,٨٤٤	٨١٧,٨٤٤
معدل النمو %	٤,٥%	٤,٥%	١١,٥%	٢٦,٢%	١١,٥%	١١,٥%	١١,٥%	١١,٥%	١١,٥%	١١,٥%	١١,٥%	١١,٥%	١١,٥%	١١,٥%	١١,٥%	١١,٥%

رابعاً: أهم توجهات السياسة المالية في مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨

١- سياسات إصلاح المالية العامة

تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة نظراً لأهميتها في تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال تحقيق الضبط المالي واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام على المدى المتوسط بالإضافة إلى دورها ومساهمتها في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الاجتماعية.

على جانب الإنفاق العام

تستند سياسات الإنفاق العام بموازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ على إستكمال جهود إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين بما يضمن كفاءة الإنفاق وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف ولكونه امر ضروري لتحقيق الضبط المالي المستهدف ولخفض معدلات الدين العام في المدى المتوسط وخلق مساحة مالية في المستقبل تسمح بزيادة الاتفاق الاستثماري القادر على المساهمة في تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية وبما يسمح بزيادة الإنفاق المخصص لتطوير الخدمات العامة، وإستكمال المشروعات الكبرى لتطوير البنية التحتية وفي مقدمتها النقل والمواصلات العامة، ومياه الشرب والصرف الصحي، وتطوير العشوائيات. بالإضافة إلى زيادة الإستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة الإنفاق المخصص للتعليم والصحة والبحث العلمي وفقاً للاحتياجات الدستورية وكذلك اخذاً في الاعتبار تنفيذ بعض القوانين والإصلاحات المستهدفة مثل قانون التأمين الصحي الشامل.

أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإنفاق العام بالموازنة

- تحسين الإنفاق الموجه لصالح دعم النشاط الإقتصادي والمؤثر على إطلاق أفق النمو إلى المعدلات المستهدفة القادرة على خلق فرص عمل جديدة للشباب وزيادة دخول المواطنين ومحاربة الفقر.
- إستكمال إصلاحات إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الإنفاق الموجه للقطاعات الإنتاجية والإستثمارية وترشيد الدعم العيني غير الموجه.
- إستمرار إصلاحات قطاع الطاقة بما يتضمن إزالة التشوهات السعرية بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية والإدارية للقطاع.
- القيام بإصلاحات لرفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة كافة المعاملات الحكومية، كما تستهدف الحكومة استمرا خطة التحول نحو تطبيق موازنات البرامج والأداء عند إعداد وتنفيذ ومتابعة أداء الموازنة العامة.
- وضع منظومة لمتابعة وتقييم وإدارة المخاطر المالية ومنها إصدار الضمانات الحكومية بالشكل الذي يضمن متابعة أثارها المالية على الخزينة العامة ورصد أي مخاطر محتملة والتعامل معها بشكل مبكر.
- زيادة الإنفاق الموجه لصالح الحماية الاجتماعية خاصة البرامج التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً.

أهم الإجراءات الإصلاحية المخطط تنفيذها في الموازنة على جانب الإنفاق العام

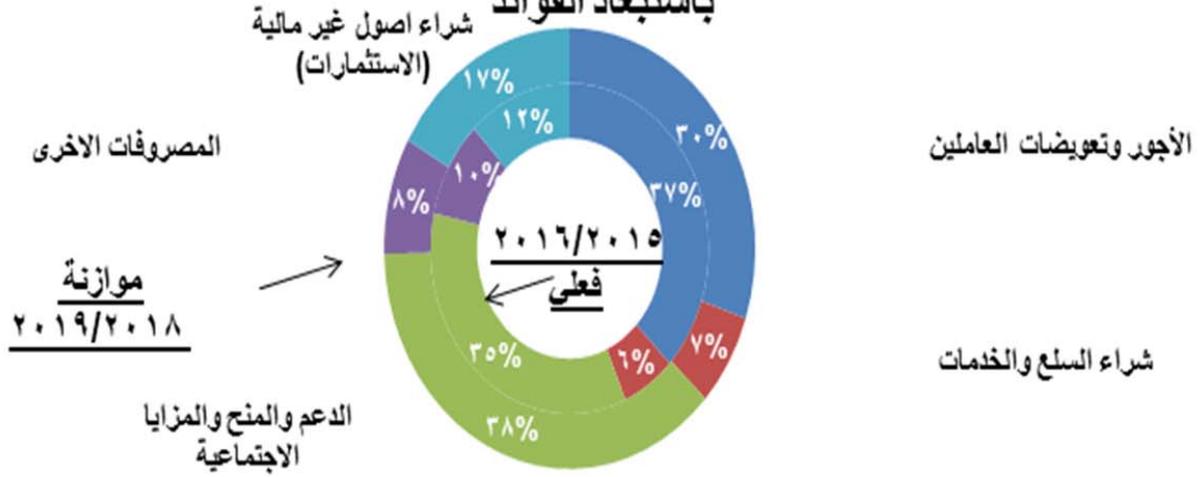
يعتبر اصلاح هيكل المصروفات العامة ركيزة اساسية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي لضمان تحقيق المستهدفات المالية على المدى المتوسط من الوصول الى معدل دين عام لا يتعدى ٧٥- ٨٠% من الناتج المحلى بحلول عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، وضمان استدامة تحقيق فائض اولى يبلغ نحو ٢% من الناتج المحلى. فعلى مدار السنوات الماضية ادى ارتفاع فاتورة الاتفاق العام الى استمرار تفاقم معدلات العجز الكلى وتراكم رصيد الدين العام، وبالتالي زيادة مدفوعات الفوائد بشكل كبير. كما ساهمت الزيادة المضطردة في فاتورة دعم الطاقة في استنفاد اى وفورات مالية تتحقق خلال السنوات الماضية على حساب دعم مشروعات تنموية ومجمعية ذات اثر ايجابي على المستقبل.

ولذلك فقد تم اعداد تقديرات موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ باستهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن معدل نمو الإيرادات العامة هو امر ضرورى لتحقيق الضبط المالى المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط ولخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الاتفاق الاستثماري القادر على المساهمة فى تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية. كما تم اعداد تقديرات المصروفات العامة فى ضوء الالتزامات الحتمية من سداد فوائد خدمة الدين وفى ضوء الأسعار العالمية للسلع الأولية الرئيسية وبافتراض استيفاء الاستحقاقات الدستورية المتمثلة فى زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى وكذلك اخذاً فى الاعتبار الأثر المالى لتنفيذ بعض القوانين والإصلاحات المستهدفة مثل قانون التأمين الصحى الشامل. كما يعكس مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ تنفيذ استراتيجية لاستمرار السيطرة على نمو المصروفات وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل يضمن الاستخدام الأمثل لها. ومن هنا فتعكس تقديرات موازنة لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ والتي تبلغ ٨٨٣ مليار جنيه بدون مدفوعات الفوائد، عدد من السياسات الإصلاحية التي يمكن تلخيصها فيما يلى:

- تحسين الاتفاق الموجه لصالح دعم النشاط الاقتصادي والمؤثر على إطلاق آفاق النمو الى المعدلات المستهدفة القادرة على خلق فرص عمل جديدة للشباب وزيادة دخول المواطنين ومحاربة الفقر. وفى هذا الإطار من المستهدف زيادة مخصصات باب شراء السلع والخدمات بنحو ٢٥% فى مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨، وكذلك زيادة المخصصات المتعلقة بتنمية الصادرات، وتوصيل الغاز الطبيعى للمنازل، وكذلك مخصصات المياه والائارة ودعم نقل الركاب، كما هو موضح فى الجدول التالى:
- الاستمرار فى توجيه موارد اضافية لتمويل خطة تطوير البنية التحتية كالطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحى اللازمة لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية لضمان استفادة المواطنين بثمار النمو الاقتصادي. لانا نستهدف زيادة اجمالى استثمارات أجهزة الموازنة العامة بخلاف التمويل الناقى لتلك الجهات لتصل الى ١٠٠ مليار جنيه مقابل ٧٠ مليار جنيه فى ٢٠١٧/٢٠١٨ وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي بنحو ٤٣%.
- زيادة مخصصات توصيل الغاز الطبيعى للمنازل إلى ٣.٥ مليار جنيه ليحقق معدل نمو ١٩٢% مقارنة بنحو ١.٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨.
- استمرار الالتزام بتنفيذ خطة ترشيد دعم الطاقة على المدى المتوسط والتركيز على الإصلاحات الهيكلية والمالية فى القطاع لإزالة التشوهات السعرية داخل الاقتصاد ولضمان الاستدامة المالية للقطاع بما يعزز من قدرته على تلبية احتياجات التنمية فى المستقبل.
- استمرار تطبيق قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع ربط الأجور بالأداء.

التقسيم الاقتصادي للمصروفات

باستبعاد الفوائد



إجمالي المصروفات موزعة على الأبواب بموازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨

٢٠١٨/٢٠١٩ موازنة	٢٠١٧/٢٠١٨ تقديرات	٢٠١٦/٢٠١٧ فعليات	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	
١,٤٢٤,٠٢٠	١,٢٣٤,٤٠٧	١,٠٣١,٩٤١	٨١٧,٨٤٧	٧٣٣,٣٥٠	إجمالي المصروفات
٢٦٦,٠٩٠	٢٣٩,٩٥٧	٢٢٥,٥١٣	٢١٣,٧٢١	١٩٨,٤٦٨	الأجور و تعويضات العاملين
٦٠,١٢٤	٤٨,٠٦٤	٤٢,٤٥٠	٣٥,٦٦٢	٣١,٢٧٦	شراء السلع والخدمات
٥٤١,٣٠٥	٤٣٧,٩٠٨	٣١٦,٦٠٢	٢٤٣,٦٣٥	١٩٣,٠٠٨	الفوائد
٣٣٢,٢٩١	٣٣١,٣٧٦	٢٧٦,٧١٩	٢٠١,٠٢٤	١٩٨,٥٦٩	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
٧٥,٦٩٩	٦٥,٧٨٢	٦١,٥١٧	٥٤,٥٥١	٥٠,٢٧٩	المصروفات الأخرى
١٤٨,٥١٢	١١١,٣٢٠	١٠٩,١٤١	٦٩,٢٥٠	٦١,٧٥٠	الاستثمارات

وفي ضوء الإصلاحات المستهدفة والتي تعكسها تقديرات الموازنة، فستبلغ المصروفات ١٤٢٤ مليار جنيه في ٢٠١٨/٢٠١٩ وهو ما يمثل معدل نمو سنوي قدره ١٥% ونستهدف من خلال موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ رفع كفاءة الإنفاق العام، وإعادة ترتيب أولويات الاتفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً، فضلاً عن التحول التدريجي من الدعم العيني إلى الدعم النقدي الموجه للفئات والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة.

وعلى جانب آخر، تولى الحكومة اهتماماً بالجانب الاجتماعي من خلال الإستمرار في تعزيز مجهودات ايجاد شبكة حماية اجتماعية عصرية ومتكاملة تضمن وصول الدعم لمستحقه بالإضافة الى تطوير آليات استهداف الفئات الأول بالرعاية. ويأتي على رأس

الإصلاحات المتبعة في هذا المجال التحول من الدعم العيني المرتبط مباشرة بسلعة أو خدمة والتي يتسم بعدم الفاعلية الى الدعم النقدي المباشر الموجه للفئات الاولى بالرعاية. هذا بالإضافة الى توجيه مخصصات كافية لتمويل قانون التأمين الصحي الموحد الشامل في ٢٠١٩/٢٠١٨ والتوسع في الاتفاق الاستثماري لتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

حيث تركز سياسة الحكومة في مجال الحماية الاجتماعية على أربعة مرتكزات:

١. زيادة معدلات النمو والتشغيل باعتبارها خط الدفاع الأول لمحاربة الفقر وتحسين الدخل.
٢. إيجاد مساحة مالية تسمح بالإفراق المتزايد على التنمية البشرية وبرامج الحماية والعدالة.
٣. التوسع في برامج الحماية التي تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الأولى بالرعاية بالشراكة مع مؤسسات التنمية، مع رفع معدلات الاستهداف لبرامج الحماية الاجتماعية الحالية.
٤. تطوير وتحديث شامل للخدمات الأساسية التي يحصل عليها المواطن، وضمان التوزيع الجغرافي العادل لتمكين كافة المواطنين من الاستفادة من ثمار النمو الإقتصادي.

نبذة عن نظام التأمين الصحي الشامل

تم إعداد مشروع نظام جديد للتأمينات الإجتماعية والمعاشات عن طريق وضع نظام تأميني موحد لجميع المواطنين يساعد على تحسين المعاشات والأجور التأمينية يهدف إلى تحقيق العدالة بين أطراف المنظومة، على أن يكون ممولاً ذاتياً وقادراً على الإستمرار. ويجب أن يكون الإصلاح قائم على بعض المعايير والأسس ومن أهمها أن يكون الإصلاح هيكلي وليس جزئياً قاصراً على بعض عناصر النظام فقط، الحفاظ على الإستدامة المالية للنظام وأن يكون ممول ذاتياً، أن يعمل الإصلاح على حل مشكلة التدهور في المستوى المعيشي للمؤمن عليهم عند تقاعدهم، شمول الإصلاح المقترح لمنظومة التمويل وكافة الأخطار المغطاة والمزايا المنوطة وقيامه على دراسة أكثرية مجموعة الأخطار التي يغطيها النظام، وإيجاد حلول عملية قابلة للتطبيق لحل مشكلات العمالة الموسمية وغير الرسمية والغير منتظمة لتحفيزهم للإشتراك في النظام وتخفيف العبء المالي الخاص بهم على خزانة الدولة.

على جانب الإيرادات العامة

تستمر الحكومة في مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ استهداف تعزيز ارتباط إيرادات السولة العامة بالنشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد في الاقتصاد المصري، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً في المجتمع والعمل على تحسين الادارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً. وفي ضوء النشاط الاقتصادي والاصلاحات المستهدفة تصل الإيرادات بمشروع الموازنة الأولية لعام ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى نحو ٩٨٩ مليار جنيه وهو ما يمثل معدل نمو سنوي قدره ٢١.٦%. ومن متوقع ان تشهد الحصيلة الضريبية في ٢٠١٩/٢٠١٨ زيادة قدرها ٢٣.٤% مقارنة بالعام السابق، ليصل إجمالي الحصيلة إلى ١٤.٧% من الناتج المحلي بزيادة قدرها نحو ٠.٥% من الناتج المحلي عن العام السابق. ويعكس ذلك في الاساس مجهودات توسيع القاعدة الضريبية بالإضافة الى تطبيق اجراءات هيكلية للإصلاح المؤسسي للمنظومة الضريبية في مصر. وتستهدف الموازنة تحصيل إيرادات غير ضريبية من مصادر مختلفة تبلغ نحو ٢١٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ومن أهم تلك الإيرادات:

➤ المضي قدماً ببرنامج الطروحات العامة IPO لبعض الشركات المملوكة للدولة والتي من المتوقع أن تحقق حصيلة قدرها ١٠ مليار جنيه

للخزانة في ٢٠١٩/٢٠١٨.

➤ استهداف تحويل نحو ٨.٢ مليار جنيه صافي ارباح شركات قطاع الأعمال للعام للخزانة في عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

➤ استهداف تحويل نحو ٧.٤ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة بدون فائض قناة السويس.

أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة بالموازنة

• التركيز على الإصلاح الإدارى والمؤسسى بمنظومة الضرائب، وسد ثغرات التهرب والتجنب الضريبي، والإلغاء التدريجي للإعفاءات غير المبررة، وزيادة درجة الارتباط بين نمو النشاط الإقتصادي والإيرادات الضريبية.

• توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية نظراً لأن نسبة الضرائب للنتائج المحلي الاجمالي بمصر تعد محدودة (١٢.٥% في المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ ٢٠-٢٥%) وذلك من خلال استهداف زيادة الضرائب من الجهات غير السيادية كنسبة من الناتج بمتوسط سنوي قدره نحو ٠.٥ - ١%.

• تعظيم العائد على الأصول المملوكة الدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطي تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج، والمضي بقوة في برامج اعادة هيكلة الأصول المالية والتعامل مع التشابكات بين الجهات، والتوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية وادارة اصول الدولة.

• تنمية وتنوع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض اعباء جديدة أو اضافية ولكن قائمة في الاساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنوع مصادر الإيرادات غير الضريبية.

أهم الإجراءات الإصلاحية المخطط تنفيذها في الموازنة على جانب الإيرادات العامة

تحقيق شراكة حقيقية بين المصلحة والممول

- إصدار الفواتير الضريبية
- ميكنة عمليات الحصر والتحصيل
- توقيع بروتوكولات تعاون مع جهات مختلفة مثل النقابات المهنية

توسيع القاعدة الضريبية

- استغلال القوى الكامنة غير المستغلة في الاقتصاد وعلى رأسها أصحاب المهن الحرة
- تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي على شرائح الدخل المختلفة
- ضم الاقتصاد غير الرسمي

زيادة الحصيلة وربطها بالنشاط الاقتصادي

- زيادة الضرائب من جهات غير ليصل اجمالي الضرائب من تلك الجهات إلى ١١% من الناتج بحلول عام ٢٠٢٠.

- التأكد من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، مع ربط الحصيلة بالنشاط الإقتصادي، ورفع كفاءة المنشآت الإقتصادية وتخفيف الإلتزامات المالية من خلال تطبيق خصم الضرائب على المدخلات المباشرة وغير المباشرة في مراحل الإنتاج المختلفة، وتخفيف إضمام الإقتصاد غير الرسمي، وضبط المجمع الضريبي، وتغيير الثقافة الضريبية في المجتمع، والحفاظ على حقوق المستهلك من خلال إصدار الفواتير، والتأكد أن تطبيق المنظومة الجديدة يراعى الحماية الإجتماعية للفئات الأولى بالرعاية وعدم فرض اعباء إضافية على الإحتياجات الأساسية مثل الغذاء، والتعليم، والصحة، والمواصلات، والخدمات الثقافية.
- تطوير الإدارة الضريبية من خلال ما يلي: تحديث وتطوير نظم المعلومات، والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني، وإصدار التعليمات والقرارات التي تضمن ضبط المجمع الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، والتركيز على منافذ سد التهرب الضريبي، تحسين أداء الحصيلة الضريبية من بعض الأنشطة وفي مقدمتها المهن الحرة، والضرائب المرتبطة بالقطاع المالي.
- إستكمال إصلاحات المنظومة المحركة التي تسهم في حماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المشروعة نتيجة التهرب، وتطبيق قانون جديد للجارك بهدف تبسيط وتسريع الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين، وفي نفس الوقت تشديد العقوبة على المتهربين.
- تطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني من خلال رفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين بالإضافة إلى إستكمال الإنفاقات التحاسبية مع الوزارات المعنية بقطاعات الأنشطة الإقتصادية المختلفة مثل السياحة والبتترول،

علماً بأن القانون يوجه نصف الحصيلة مناصفة بين تطوير المناطق العشوائية ودعم موازنات المحافظات لتطوير الخدمات المحلية التي تقدمها للمواطنين.

- إتخاذ إجراءات لتعزيز الإيرادات غير الضريبية تنفيذ إجراءات إصلاح الهياكل المالية للهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما في ذلك تحقيق عائد مناسب عن الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات في القطاعات المختلفة لزيادة مواردها وتحسين موقعها المالي، واستيلاء حقوق الخزانة العامة على الأصول المملوكة للدولة، والمضى قدماً برنامج الطروحات العامة IPO

استيلاء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة- برنامج الطروحات العامة

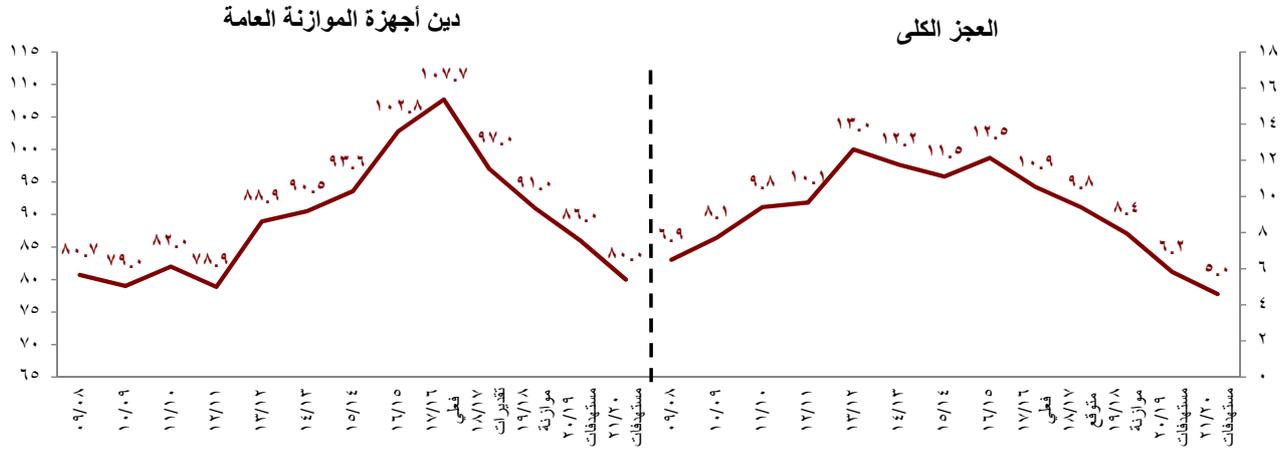


إجمالي الإيرادات موزعة على الأبواب بموازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨

٢٠١٩/٢٠١٨ موازنة	٢٠١٨/٢٠١٧ تقديرات	٢٠١٧/٢٠١٦ فعليات	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	
٩٨٩,١٨٨	٨١٣,٤٠٥	٦٥٩,١٨٤	٤٩١,٤٨٨	٤٦٥,٢٤١	إجمالي الإيرادات
٧٧٠,٢٨٠	٦٢٤,١٩٨	٤٦٢,٠٠٧	٣٥٢,٣١٥	٣٠٥,٩٥٧	الضرائب
١,١٤١	١,١٤٣	١٧,٦٨٣	٣,٥٤٣	٢٥,٤٣٧	المنح
٢١٧,٧٦٧	١٨٨,٠٦٤	١٧٩,٤٩٤	١٣٥,٦٣٠	١٣٣,٨٤٧	الإيرادات الأخرى

خامساً: تقديرات الموازنة العامة على المدى المتوسط

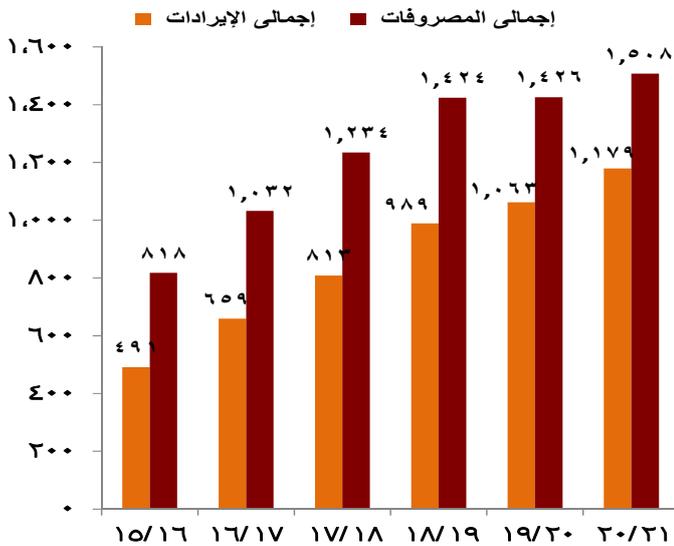
مستهدفات العجز الكلي والعجز الأولي ودين أجهزة الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي %)



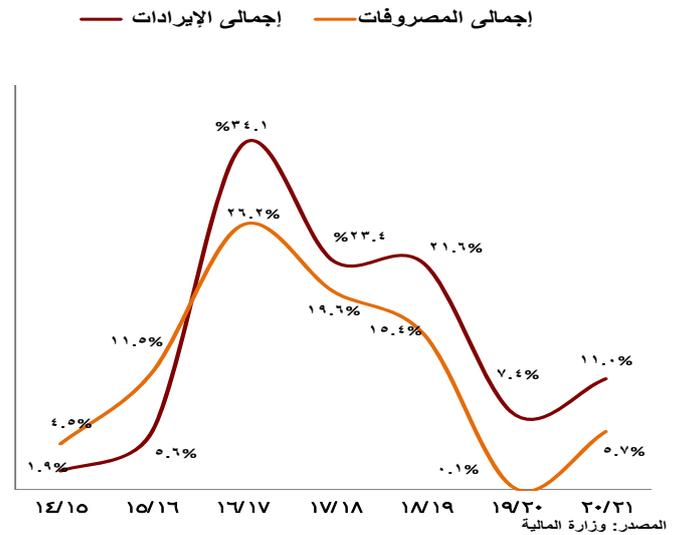
تستهدف وزارة المالية خفض العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة على المدى المتوسط إلى نحو ٦.٢% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مما يساهم في تحقيق الإستدامة المالية والإستقرار الإقتصادي ، آخذاً في الإعتبار تطبيق برنامج إقتصادي متوازن بين الإصلاحات المالية والإقتصادية الهيكلية المطلوب تنفيذها وفي نفس الوقت زيادة الإنفاق على برامج التنمية البشرية خاصة في مجالي التعليم والصحة، وزيادة الإنفاق على استثمارات البنية الأساسية لتحقيق نقلة في مستوى الخدمات العامة الأساسية أمام المواطنين، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على برامج الحماية الإجتماعية وخاصة للفئات الأولى بالرعاية لتقليل عبء وآثار برنامج الإصلاح الإقتصادي على المواطن.

تقديرات لإجمالي النفقات والموارد على المدى المتوسط

إجمالي الإيرادات والمصروفات (مليار جنيهه)



معدل النمو السنوي للمصروفات والإيرادات



المصدر: وزارة المالية

تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين على المدى المتوسط

الاحتياجات التمويلية للعام المالي للمدى المتوسط (مستهدف)

بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠
الاحتياجات التمويلية للعام المالي	موازنة	متوقع	متوقع
العجز الكلي	٧١٤,٦٣٧	٦٣٧,٣٨٢	٦٦٣,٦٣٢
سداد القروض المحلية	٤٣٨,٥٩٤	٣٨٠,٥٨٣	٣٤٩,٩٥٢
سداد القروض الأجنبية	٢٤٣,٧٤٢	٢٠٣,٩٠٢	٢٧٩,٤٧٤
	٣٢,٣٠١	٥٢,٨٩٧	٣٤,٢٠٧
مصادر التمويل	٧١٤,٦٣٧	٦٣٧,٣٨٢	٦٦٣,٦٣٢
التمويل الخارجي	٢٠٣,٤٢٩	٩٧,٥٧٤	١٠٠,٠٠٠
صندوق النقد الدولي	٧٠,٠٠٤	٢٢,٥٧٤	-
اصدار سندات دولية	١٢٨,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
قرض من دولة ألمانيا	٤,٣٧٥	-	-
قرض من دولة فرنسا	١,٠٥٠	-	-
التمويل المحلي	٥١١,٢٠٨	٥٣٩,٨٠٨	٥٦٣,٦٣٢
اصدار أذون خزانة	٤٠٩,٦٠٠	٣٢٣,٨٨٥	٣٠٩,٩٩٨
اصدار سندات خزانة	١٠١,٦٠٨	٢١٥,٩٢٣	٢٥٣,٦٣٥

المصدر: وزارة المالية

سادساً: المخاطر المالية لموازنة ٢٠١٩/٢٠١٨

تغير الافتراضات الاقتصادية (مخاطر مالية محلية وعالمية):

في ضوء المخاطر المحيطة بتطور أداء الإقتصاد العالمى- بالرغم من توقع تزايد معدلات النمو الإقتصادى- فقد تم إعداد الافتراضات الإقتصادية الرئيسية للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية إنحرافات عن التقديرات المستهدفة، حيث أن تأثير التغيرات. وفي هذا الإطار، فإن أى تغير فى كل من معدلات نمو الإقتصاد العالمى، التجارة العالمية، أسعار الصرف، والفائدة، والأسعار العالمية للنفط قد يؤدي إلى النتائج التالية:

التجارة العالمية:

وفي نفس السياق، فمن المتوقع تباطؤ معدلات نمو التجارة العالمية لتحقيق نحو ٤% و ٣.٩% خلال عامى ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على التوالي، مقارنة بنحو ٤.٢% خلال العام ٢٠١٧. حيث من المتوقع أن يؤثر هذا التباطؤ على حصة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالى السلبى لتراجع نمو التجارة العالمية بـ ١% على اجمالى ما يؤول للخزانة العامة من إيرادات قناة السويس بنحو ٩٨٠ مليون جنيه.

سعر الصرف:

نظراً لتبنى مصر سياسة سعر صرف مرنة منذ نوفمبر ٢٠١٦ فمن المحتمل أن يؤدي أى تحرك فى زيادة سعر الصرف أثناء التنفيذ مقارنة بتقديرات سعر الصرف عند إعداد الموازنة إلى مخاطر على عدة بنود أساسية فى الموازنة العامة للدولة على جانب الإيرادات والمصروفات مثل الجمارك والمواد البترولية والغذائية وضرائب البنك المركزى وضرائب الأذون والسندات.

ومن المتوقع ان يصل صافي الأثر المالى السلبى لتراجع الجنيه امام الدولار بنحو ١ جنيه/للدولار على الميزان الاوى للموازنة العامة للدولة نحو ٣.٠ مليار جنيه ليتراجع الفائض الاوى المستهدف بنحو ٠.٠٥% من الناتج المحلى الاجمالى.

أسعار الفائدة:

قد تتجه دول كثيرة إلى تبني سياسات نقدية إنكماشية خلال المرحلة المقبلة لخفض معدلات التضخم وهو ما قد يترتب عليه رفع أسعار الفائدة المحلية بنحو ٥٠ إلى ١٠٠ نقطة مئوية. الأمر الذى سيكون له تأثيراً سلبياً على الإقتصاد المصرى ممثلاً فى نقص حجم المعروض من النقد الأجنبى وهو ما يضع ضغوط على سعر الصرف. قد تؤدي السياسة النقدية التشفيفية للإدارة الأمريكية إلى تضيق أوضاع التمويل الخارجى فى الوقت الذى تتجه فيه مصر لإصدار سندات بالعملة الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل العجز فى الموازنة العامة ولتنوع مصادر التمويل، مما يمثل خطر إرتفاع تكلفة الإقتراض عن المتوقع فى موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩. ومن المقدر أن يؤدي زيادة متوسط أسعار الفائدة بـ ١% خلال العام إلى زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة بنحو ٤-٥ مليار جنيه فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

الأسعار العالمية للنفط:

تشير أحدث التقديرات العالمية توقع استقرار أسعار البرنت العالمية فى ٢٠١٨ عند نفس مستويات الاسعار المحققة خلال الربع الأخير من ٢٠١٧ لتتراوح بين ٦٠-٧٠ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء البرنت وتوقعات صندوق النقد الدولى والعديد من المؤسسات المالية الدولية. وبناء على ذلك فقد تم أعداد الموازنة بافتراض سعر ٦٧ دولار للبرميل، ففي حالة زيادة سعر البرميل بنحو ١ دولار/برميل فمن المتوقع أن يكون لذلك أثر مالى سلبى على العجز الكلى المستهدف حيث انه من المتوقع ان يترتب على ذلك تدهور صافى علاقة الخزنة مع هيئة البترول بنحو ٤ مليار جنيه والذى يمثل نحو ٠.٠٨% من الناتج المحلى، الأمر الذى سيكون له مردود سلبى على الموازنة العامة للدولة من خلال الحد من الموارد المتاحة لتعزيز الإنفاق الرأسمالى والاجتماعي. وهو الأمر الذى ينطبق أيضاً على زيادة أسعار القمح و المواد الغذائية فى ضوء الارتفاعات التى تشهدها الأسعار العالمية مما سيكون له تأثير مباشر على زيادة مخصصات الدعم للمواد البترولية والكهرباء.